

تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالقرار ٢٢٩٩ (٢٠١٦)

أولاً - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بأحكام قرار مجلس الأمن ٢٢٩٩ (٢٠١٦)، الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم كل ثلاثة أشهر تقريراً عن التّقدم المحرز في الوفاء بمسؤوليات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ويغطي التقرير أهمّ التطورات المتعلقة بالعراق، ويعرض آخر المستجدات بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في العراق منذ أن قدم ممثلي الخاص إحاطة إلى مجلس الأمن في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وقد صدر تقريره الأخير في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ (S/2016/897).

ثانياً - موجز لأبرز التطورات السياسية المتعلقة بالعراق

ألف - الحالة السياسية

٢ - موازاة مع الحملة العسكرية الجارية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية)، عكفت حكومة العراق على وضع ترتيبات إدارية وأمنية فعالة لنيوى بعد تحريرها. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، أصدر مجلس محافظة نيوى توجيهات تقضي بأن تعود جميع مكاتب الحكومة المحلية، التي كان قد نقل العديد منها إلى أربيل ودهوك أثناء فترة احتلال تنظيم الدولة الإسلامية، إلى مناطق نيوى المحررة. واستأنفت سلطات المحافظة تقديم الخدمات في المناطق المستعادة، إذ أكد رئيس مجلس المحافظة، بشار الكيكي، في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر أن السلطات بدأت تعمل في المحافظة بقدر ما تسمح به الحالة الأمنية. وفي اليوم نفسه، أكد رئيس الوزراء حيدر العبادي، في دورة لمجلس الوزراء، أن نيوى، عند تحريرها، ستديرها سلطات مدنية. واستأنفت الحكومة أيضاً استقدام الأفراد للعمل في صفوف شرطة محافظة نيوى، بقصد نشرهم لتأمين المناطق المحررة.



٣ - وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أقر مجلس النواب قانون هيئة الحشد الشعبي، الذي ينشئ قوات الحشد الشعبي باعتبارها كيانا عسكريا مستقلا في القوات المسلحة العراقية يرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة، الذي هو رئيس الوزراء. وكان ٢٠٨ نواب من أصل ٣٢٨ نائبا في مجلس النواب حاضرين أثناء تلك الجلسة البرلمانية، وكان من بينهم غالبية أعضاء التحالف الوطني، والتيار الصدري، وبعض أعضاء التحالف الكردستاني. وأقر جميع النواب الحاضرين قانون هيئة الحشد الشعبي. وأكد بعض مؤيدي القانون أنه سيضمن سبل العيش والغطاء القانوني لقوات الحشد الشعبي، وسيجعلها في ذات الوقت خاضعة لسيطرة الحكومة. وقاطع تحالف القوى العراقية في غالبيته تلك الجلسة البرلمانية بحجة أنه لن تكون هناك حاجة، بعد إلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة الإسلامية، إلى إبقاء كيانات عسكرية تكون خارج نطاق وزارتي الدفاع والداخلية. وتعمل الحكومة حاليا على وضع طرائق تنفيذ هذا القانون.

٤ - وتجري المناقشات بشأن المصالحة الوطنية في العراق منذ أن اعتمد التحالف الوطني، الذي يمثل الكتلة الشيعية في البرلمان، مبادرته للتسوية الوطنية في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. واجتمع الزعماء السياسيون من المكون السني في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٣ كانون الأول/ديسمبر لتبادل الآراء بشأن المصالحة الوطنية. وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع رئيس مجلس النواب، سالم الجبور، وعدد من ممثلي تحالف القوى العراقية، مع وفد من التحالف الوطني، بما في ذلك رئيسه، عمار الحكيم، لمناقشة مرحلة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية، وكذلك موضوع المصالحة الوطنية. وفي مؤتمر صحفي مشترك عقد بعد الاجتماع، شدد الطرفان على أهمية عراق موحد وعملية مصالحة وطنية شاملة للجميع.

٥ - وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، وافق مجلس النواب على قانون الموازنة العامة الاتحادية لعام ٢٠١٧. ومن أبرز المسائل المتنازع عليها تخصيصات الحشد الشعبي وحكومة إقليم كردستان، فضلا عن الطلبات الواردة من المحافظات الجنوبية. وفي إطار الموازنة، تقدر النفقات الإجمالية بمبلغ ٨٥ بليون دولار وتقدر الإيرادات الإجمالية بمبلغ ٦٧ بليون دولار، ما ينتج عنه عجز قدره ١٨ بليون دولار (أي ٢١,٦ في المائة من الموازنة الإجمالية). وتحدد صادرات النفط المقررة في ٣,٧٥ ملايين برميل في اليوم، بسعر ٤٢ دولارا للبرميل. وهذا الهدف يتماشى مع القرار الذي اتخذته منظمة البلدان المصدرة للنفط في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي يلتزم العراق بموجبه بأن يجد إنتاجه من النفط الخام في مستوى ٤,٣٥ ملايين برميل في اليوم. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، أكمل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مراجعته الأولى لاتفاق الاستعداد الائتماني المبرم مع العراق على مدى فترة ثلاث

سنوات، وصرف المبلغ الأول وقدره ٦١٨ مليون دولار، ملاحظاً أن البرنامج المالي المنقح في عام ٢٠١٦ وموازنة عام ٢٠١٧ يتمشيان مع اتفاق الاستعداد الائتماني.

٦ - وتحدد الموازنة العامة الاتحادية لعام ٢٠١٧ مجموع عدد عناصر قوات الحشد الشعبي في ١٢٢ ٠٠٠ عنصر ويحدد لهذه القوات مبلغ إجمالي في الموازنة قدره ١,٦ بليون دولار. ووفقاً للموازنة، سيتم زيادة عدد عناصر قوات الحشد الشعبي من المحافظات والمناطق المتضررة من النزاع المسلح بغية ضمان تمثيل كل محافظة بالتناسب، مع المحافظة على التوازن بين مختلف الطوائف في المحافظة الواحدة.

٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المشرعون مداولا لهم بشأن تشريعات هامة أخرى، وخصوصاً بشأن مشروع قانون حقوق المكونات، المعروف سابقاً باسم قانون حقوق الأقليات، والتعديلات على قانون العفو العام الصادر في آب/أغسطس ٢٠١٦. ولم يحرز سوى تقدم ضئيل في ملء المناصب الوزارية الشاغرة في وزارات الدفاع والداخلية والمالية والصناعة والتجارة. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، أعلن رئيس الوزراء أنه سوف يطرح على مجلس النواب ترشيحات للمناصب الوزارية الشاغرة بعد استئناف اجتماعاته في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، عين رئيس الوزراء عبد الرزاق العيسى، الذي يشغل حالياً منصب وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وزيراً للمالية بالوكالة.

٨ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وجهت الرئاسات الثلاث رسالة إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تشير إلى أن رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب قرروا تأجيل انتخابات مجالس المحافظات، التي كان من المقرر إجراؤها في نيسان/أبريل ٢٠١٧، إلى موعد غير محدد. وفي رسالة موجهة إلى مجلس النواب بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أشارت المفوضية إلى أنها لن تكون قادرة على إجراء انتخابات مجالس المحافظات في نيسان/أبريل ٢٠١٧ إذ لم يعدل بعد قانون انتخابات المحافظات، ولم يسجل حسب الأصول الأشخاص المرشدين داخلياً، ولم تخصص الأموال اللازمة. وأشارت المفوضية كذلك إلى أنها يمكنها تنظيم الانتخابات في النصف الأول من شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، إذا ما قدم إليها التمويل الكافي دون مزيد من التأخير. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، أكد رئيس الوزراء للمفوضية أن انتخابات مجالس المحافظات ستجرى في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٩ - وتقيم الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان تنسيقاً وتعاوناً وثيقين بشأن العملية العسكرية في الموصل، سواء من خلال مركز التنسيق المشترك للتحالف في محافظة أربيل أو من خلال الحوار الرفيع المستوى العادي والمخصص. واستأنفت الحكومة الاتحادية

وحكومة إقليم كردستان التصدير المشترك للنفط من محافظة كركوك بعد أن توصلتا إلى اتفاق بهذا الشأن في ٢٨ آب/أغسطس.

١٠ - وفيما يتعلق بأبرز المسائل المعلقة بين بغداد وأربيل، خصصت الموازنة العامة الاتحادية لعام ٢٠١٧ حصة قدرها ١٧ في المائة لحكومة إقليم كردستان، شريطة أن تصدر يوميا ما مجموعه ٥٥٠.٠٠٠ برميل من النفط الخام من إقليم كردستان العراق ومحافظة كركوك عبر شركة تسويق النفط العراقية. وهذا الترتيب كان قائما منذ عام ٢٠١٥ لكنه لم ينفذ بسبب الخلاف على الطرائق. ونصت الموازنة العامة الاتحادية لعام ٢٠١٧ كذلك على أنه يتعين إجراء تعداد سكاني في إقليم كردستان العراق في عام ٢٠١٧ لتحديد حجم سكان الإقليم، الذي سيكون الأساس الذي سيستند إليه لتحديد حجم مخصصاته من الموازنة. وعلاوة على ذلك، نصت الموازنة العامة الاتحادية لعام ٢٠١٧ على أن البشمركة ستلتقى نسبة مئوية من الأموال المخصصة للجيش العراقي، ضمن إطار سيعد بالتنسيق بين القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية ووزارة البشمركة. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، صرح رئيس إقليم كردستان العراق، مسعود بارزاني، بأن المادة يمكن أن تفسر بطرق متعددة، وانتقد بعض الأحزاب السياسية في إقليم كردستان العراق لتأييدها الموازنة.

١١ - وتواصلت الجهود الرامية إلى التغلب على الخلافات السياسية في إقليم كردستان العراق وتفعيل برلمان إقليم كردستان، الذي تعطل منذ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، دعا الرئيس بارزاني إلى إجراء مشاورات بين الأحزاب السياسية بشأن اقتراح شامل يتضمن تفعيل برلمان الإقليم، وتعيين رئيس له، وتشكيل حكومة جديدة، وتعيين رئيس مؤقت. واستجابت الأحزاب السياسية، بما فيها الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير (غوران) للاقتراح، ومنذ ذلك الحين شرع الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه الرئيس بارزاني في إجراء مشاورات ثنائية مع الاتحاد الوطني الكردستاني وأطراف أخرى. وأعلنت حكومة إقليم كردستان في ٥ كانون الأول/ديسمبر أنه يتعين عليها أن تنفذ تدابير تقشفية إضافية في عام ٢٠١٧ حتى لا تزيد أكثر حجم العجز في الموازنة. وفي الوقت نفسه، واصل المعلمون وغيرهم من موظفي القطاع العام في محافظة السليمانية مظاهراتهم، التي بدأوها في تشرين الأول/أكتوبر، احتجاجا على عدم سداد رواتبهم.

باء - الأمن

١٢ - تخرز قوات الأمن العراقية، والبشمركة، وقوات الحشد الشعبي، والمقاتلون المحليون، بدعم من التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية، تقدما مطردا في الحرب على التنظيم منذ أن بدأت العمليات العسكرية لتحرير الموصل ونيوى في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. فقد عبرت قوات الأمن العراقية حدود مدينة الموصل من الجهة الشرقية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، وقامت بتحرير وتأمين عدد كبير من الأحياء منذ ذلك الحين، على الرغم مما أبداه تنظيم الدولة الإسلامية من مقاومة شرسة بإطلاقه نيرانا مباشرة وغير مباشرة وشنه هجمات لا تماثلية. وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت قوات الأمن العراقية بدء المرحلة الثانية من عملياتها في الموصل، بدعم جوي ومدفعي من التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية. وتواصلت عمليات تحرير وتأمين القطاعات الواقعة جنوب الموصل، بما في ذلك الضفة الشرقية من بلدة الشرقاط.

١٣ - واستولت قوات الحشد الشعبي على مطار تلعفر في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، واستولت في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر على مواقع استراتيجية قرب تلعفر على طول الطريق الرئيسي الممتد بين الموصل والرقعة (الجمهورية العربية السورية)، المتاخمة لجهة البشمركة. ونتيجة لذلك، قُطعت الموصل تماما عن الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في غرب العراق والجمهورية العربية السورية. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أكدت حكومة العراق وهيئة الحشد الشعبي في بيانات أن بلدة تلعفر ستحرر حصرا من جانب قوات الأمن العراقية والمقاتلين المحليين. وشنّت قوات الحشد الشعبي من جانبها عمليات غرب تلعفر لسيطرتها على طرق الإمداد ومسالك الفرار في اتجاه الجمهورية العربية السورية.

١٤ - وحافظ تنظيم الدولة الإسلامية على سيطرته على قضاء الحويجة في محافظة كركوك ومساحات في المنطقة الغربية من محافظة الأنبار، فضلا عن وجود محدود في محافظات نيوى وصلاح الدين وديالى، لا سيما في المناطق الريفية. واستمر التنظيم في شن هجمات إرهابية لا تماثلية على المرافق الحكومية ومواقع قوات الأمن. وبات يستهدف المدنيين أكثر فأكثر، لا سيما في بغداد، حيث أصبحت الهجمات، بحلول نهاية السنة، تقع يوميا تقريبا. وفي ٢ كانون الثاني/يناير، أدت ثلاث تفجيرات في بغداد إلى مقتل ٤١ مدنيا وجرح ٧١ شخصا. وانفجرت مركبة مفخخة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر أثناء حفل زفاف أقيم في مقر إقامة قائد لقوات الحشد الشعبي في الفلوجة، محافظة الأنبار، ما أسفر حسب التقارير عن مقتل ١٧ شخصا وجرح ٣٥ آخرين. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، انفجرت شاحنة مملوءة بالمتفجرات في محطة وقود جنوب الحلة، محافظة بابل، ما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٥٦

مدنيا وجرح ٢١ آخرين. وكان من بين الضحايا عشرات من الزائرين المحليين والأجانب العائدين من مراسم إحياء ذكرى أربعينية الإمام الحسين في كربلاء.

جيم - المستجدات الإقليمية والدولية

١٥ - استمر العراق في التواصل مع بلدان المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع من أجل تأمين الدعم السياسي والعسكري والإنساني والمالي. كما أجرى العراق اتصالات مع البلدان المجاورة والمنظمات الدولية ذات الصلة من أجل مناقشة التعاون في الميدانين السياسي والاقتصادي. وسلّم العراق رئاسة اتحاد برلمانات دول منظمة التعاون الإسلامي لمالي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

١٦ - وقام مسؤولون وقادة سياسيون عراقيون بعدد من الزيارات الإقليمية الرفيعة المستوى بغية توسيع نطاق العلاقات الثنائية، بما في ذلك في مجال التجارة، وحشد الدعم السياسي والعسكري. فقد زار رئيس مجلس النواب الأردن في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، حيث اجتمع مع الملك عبد الله الثاني والعديد من المسؤولين لمناقشة العلاقات الثنائية والاستقرار الإقليمي. وزار رئيس وزراء إقليم كردستان العراق، نيجيرفان بارزاني، أنقرة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، حيث ناقش علاقات تركيا وإقليم كردستان العراق وعملية الموصل مع الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، ورئيس وزراء تركيا، بن علي يلدريم. وقام مستشار مجلس أمن إقليم كردستان العراق، مسرور بارزاني، بزيارة إلى واشنطن العاصمة في الفترة من ٥ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر واجتمع مع نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، جوزيف بايدن، والعديد من المسؤولين الآخرين لمناقشة الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية. وزار رئيس التحالف الوطني، عمار الحكيم، الأردن في ٧ كانون الأول/ديسمبر، وطهران في الفترة من ١١ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر للمشاركة في أعمال المؤتمر الدولي للوحدة الإسلامية. وفي كلتا المناسبتين، ناقش مبادرة التسوية الوطنية التي طرحها التحالف الوطني، فضلا عن التطورات الإقليمية والحرب على تنظيم الدولة الإسلامية. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع وفد سياسي عراقي رفيع، ضم نائب الرئيس أسامة النجيفي، ونائب رئيس الوزراء صالح المطلك، ورئيس مجلس النواب، سالم الجبوري، مع الملك عبد الله في عمان. وفي اجتماع منفصل، التقى نائب الرئيس، إياد علاوي، مع الملك عبد الله في اليوم نفسه. وفي كلا الاجتماعين، تم التشديد على أهمية الحفاظ على عراق موحد.

١٧ - وزار العديد من المسؤولين الأجانب العراق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، استقبل وزير خارجية العراق، إبراهيم الجعفري، وزير الطاقة والثروة المعدنية في الأردن، إبراهيم سيف، ليناقدش معه مسألة مد أنبوين للنفط والغاز من العراق إلى ميناء العقبة الأردني. وفي الفترة ما بين ١ و ٣ كانون الأول/ديسمبر، قام وزير الدولة بوزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، روري ستوارت، بزيارة إلى العراق واجتمع مع الرئيس معصوم في بغداد، ومع رئيس ورئيس وزراء إقليم كردستان العراق في أربيل. وزار وزير الدفاع بالولايات المتحدة، آشتون كارتر، أربيل في ٤ كانون الأول/ديسمبر، وكلا من بغداد وأربيل في ١١ كانون الأول/ديسمبر لمناقشة الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية والترتيبات الأمنية لمرحلة ما بعد التحرير مع رئيس وزراء العراق ورئيس إقليم كردستان العراق.

١٨ - وفي ١٨ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر، قام وزراء خارجية بلجيكا ولكسمبرغ وهولندا بزيارة إلى بغداد واجتمعوا مع رئيس الوزراء ومع نظيرهم العراقي، وكذلك مع رئيس وزراء إقليم كردستان العراق في أربيل. واجتمع وزير الدفاع الوطني في كندا، هارجيت ساجان، مع رئيس وزراء العراق في بغداد في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ومع رئيس وزراء إقليم كردستان العراق في أربيل في ٢١ كانون الأول/ديسمبر. وفي ٢ كانون الثاني/يناير، قام رئيس فرنسا، فرانسوا هولاند، برفقة وزير الدفاع، جان إيف لودريان، بزيارة إلى العراق، حيث اجتمع في بغداد مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب في العراق وفي أربيل مع رئيس إقليم كردستان العراق، لمناقشة الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية والإعداد لمرحلة ما بعد التحرير. وفي ٨ كانون الثاني/يناير، قام رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بيتر ماورر، بزيارة إلى العراق وناقش مسألة حماية المدنيين والسجناء أثناء النزاع المسلح مع رئيس وزراء العراق ومع آية الله العظمى علي السيستاني. وفي الفترة ما بين ٨ و ١٠ كانون الثاني/يناير، قامت وزيرة الدفاع الهولندية، جانين هينيس بلاسخيرت، ووزيرة التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي في هولندا، ليليان بلاومن، بزيارة إلى العراق لمناقشة التقدم المحرز في الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية والحالة الإنسانية. وفي ٩ كانون الثاني/يناير، قام رئيس وزراء الأردن هاني الملقي ووفد مرافق له بزيارة إلى بغداد، حيث ناقشوا طائفة واسعة من القضايا مع رئيس وزراء العراق، بما في ذلك التجارة والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب.

١٩ - وواصل العراق وتركيا تدارس مسألة وجود القوات التركية في شمال العراق وكذلك الشواغل التركية إزاء وجود أعضاء حزب العمال الكردي قرب سنجار، في محافظة نينوى،

من خلال حوار ثنائي مكثف توجّح بزيارة قام بها رئيس وزراء تركيا، بن علي يلدريم، ووفد وزاري مرافق له، إلى بغداد في ٧ كانون الثاني/يناير وإلى أربيل في ٨ كانون الثاني/يناير. وأسفرت الزيارة عن صدور بيان مشترك من تسع نقاط. واتفق العراق وتركيا في ذلك البيان على تعزيز الأمن والاستقرار وعلى مكافحة الإرهاب معا، مع احترام سيادة كل منهما. وأقر الجانبان بأن مخيم بعشيقه هو مرفق عراقي، وأعدت تركيا في هذا الصدد تأكيد التزامها بسيادة العراق وسلامة أراضيه. وبالإضافة إلى ذلك، أكد البلدان أهمية زيادة التعاون فيما يتعلق بالتجارة والثقافة والسياحة، فضلا عن زيادة التعاون في إدارة مياه نهري دجلة والفرات.

٢٠ - واستمرت الغارات الجوية التركية ضد أهداف حزب العمال الكردي في إقليم كردستان العراق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٢٧ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، استهدفت تركيا مواقع لحزب العمال الكردي في محافظتي دهوك وأربيل. وفي ٦ كانون الثاني/يناير، استهدفت تركيا مواقع لحزب العمال الكردي في محافظة أربيل. ولم يبلغ عن وقوع إصابات ولم يتضح بعد حجم الأضرار التي لحقت بالمتلكات والهياكل الأساسية.

٢١ - وعقدت في بغداد في ٢٧ و ٢٨ كانون الأول/ديسمبر الدورة السادسة للجنة الوزارية المشتركة بين الكويت والعراق، التي كان هدفها هو زيادة تعزيز التعاون بين البلدين. ووقع النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي، الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، ووزير الخارجية العراقي، إبراهيم الجعفري، ثلاث مذكرات تفاهم شملت الأمن والصناعة والنقل، إضافة إلى برنامج عمل بشأن التعاون الثقافي. وفي الاجتماعات الرفيعة المستوى اللاحقة مع الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب في العراق، كرر الشيخ صباح خالد الحمد الصباح تأكيد دعم بلده الكامل لحرب العراق على الإرهاب، مشيدا بالتقدم الذي حققته قوات الأمن العراقية.

٢٢ - واجتمع الأعضاء الرئيسيون في التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية وأنصار التحالف الرئيسيون في كوبنهاغن في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر وفي برلين في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر في إطار لقاءاتهم الفصلية لمناقشة قضايا السياسة ومسائل تحقيق الاستقرار السياسي والمسائل الإنسانية، وللتداول بشأن التوجه الاستراتيجي للتحالف. وقد التحق نائب ممثلي الخاص المعني بالتنمية والشؤون الإنسانية بكلا الاجتماعين، وقدم عرضا عن التقدم المحرز في تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة حديثا وبشأن الحالة الإنسانية. وأثنى المشاركون على حكومة العراق لالتزامها بحماية المدنيين خلال عملية تحرير الموصل، وأشادوا بمكاسب العراق العسكرية في الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية.

ثالثا - آخر المستجدات بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وفريق الأمم المتحدة القطري

ألف - الأنشطة السياسية

٢٣ - واصل ممثلي الخاص اتصالاته بالمسؤولين الحكوميين، وأعضاء مجلس النواب، وممثلي الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والزعماء الدينيين وقادة المجتمعات المحلية من أجل الترويج للحوار السياسي الشامل والمصالحة الوطنية الشاملة للجميع. وفي جميع الاجتماعات التي عقدها، أكد أن المصالحة على الصعيد الوطني وعلى صعيد المجتمع المحلي ستكون لازمة لتوطيد التقدم العسكري في الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية وتحقيق السلام المستدام. ودعا الزعماء السياسيين وقادة المجتمعات المحلية وزعماء القبائل إلى التوحد من أجل مستقبل يمكن أن يعيش فيه جميع العراقيين في ظل المساواة والعدالة والسلام والتسامح. وأكد أيضا ضرورة الالتزام بحماية حقوق جميع العراقيين وفقا للقانون الدولي وضمان العدالة لضحايا الجرائم ومساءلة مرتكبي الجرائم باعتبار ذلك جزءا هاما من جهود إعادة بناء الثقة بين المجتمعات المحلية.

٢٤ - وواصل ممثلي الخاص اتصالاته مع الأطراف العراقية، بما في ذلك مع القادة من المكون السني، بشأن موضوع المصالحة الوطنية، وخصوصا بشأن مبادرة التسوية الوطنية التي طرحها التحالف الوطني. وطلب إلى جميع الأطراف النظر في المبادرة، وتقديم تعليقات عليها، ووضع رؤية للمصالحة الوطنية. وزار أيضا الأردن والمملكة العربية السعودية واستفاد من الفرص التي أتاحتها له مؤتمرات الأمن الدولي في الإمارات العربية المتحدة والبحرين لالتماس وجهات النظر الإقليمية والدعم لتجديد جهود المصالحة الوطنية في العراق، من بين مسائل أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، عملت البعثة على مستوى القواعد الشعبية من خلال عقد سلسلة من اجتماعات المائة المستديرة بشأن المصالحة الوطنية، من أجل التماس آراء قادة المجتمعات المحلية والأوساط الأكاديمية والشباب والنساء والمفكرين في جميع أنحاء البلد. وعقدت أول ثلاثة اجتماعات من اجتماعات المائة المستديرة الستة خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر في أربيل والفلوجة وكربلاء. وتبذل جهود مماثلة من جانب فريق الأمم المتحدة القطري، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وتركز هذه الجهود، المنسقة في إطار فرقة العمل المشتركة للمصالحة، على موضوع المصالحة المجتمعية والاجتماعية.

٢٥ - وفي إطار الإعداد لمرحلة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية، تواصل ممثلي الخاص على نطاق واسع مع أصحاب المصلحة من محافظة نينوى بشأن مستقبلها السياسي، وشمل ذلك النساء، وممثلي الأقليات الدينية والعرقية والمجتمع المدني. وأكد كثير من الممثلين أهمية تعزيز الهياكل القائمة في المحافظة وضمان العودة الآمنة والطوعية والكريمة للمشردين داخليا إلى ديارهم، باعتبار ذلك شرطا مسبقا لتحقيق المصالحة. وشدد المحاورون على جميع المستويات على الحاجة إلى تعزيز وعند الضرورة إنشاء آليات للنهوض بالعدالة الانتقالية والإفصاح عن الحقيقة، ومعالجة المظالم، وضمان التعويض، فضلا عن توفير الخدمات النفسية الاجتماعية.

٢٦ - وفي إطار الجهود الجارية لتيسير الحوار بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، واصل ممثلي الخاص اجتماعات منتظمة مع ممثلي الحكومتين والقادة السياسيين المعنيين. وقد أثنى على التعاون غير المسبوق بين بغداد وأربيل على مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية، وحث الطرفين على توسيع نطاق هذا التعاون ليشمل جميع المسائل السياسية والاقتصادية والإدارية المعلقة. وأعلن كذلك التزامه ببذل مساعيه الحميدة لتيسير التوصل إلى حل للأزمة السياسية والدستورية القائمة في إقليم كردستان العراق.

٢٧ - وواصل ممثلي الخاص مناقشة وجود القوات التركية في شمال العراق والشواغل التركية بشأن تلغفر والموصل مع حكومة العراق والمحاورين الأتراك في بغداد، وأثناء رحلاته في الخارج. وشدد على ضرورة تسريع الجهود الثنائية الرامية إلى إيجاد حل مقبول للطرفين يكفل الاحترام الكامل لمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق، ويراعي في الوقت نفسه الشواغل الأمنية للبلدين كليهما.

٢٨ - وفي إطار الجهود التي تبذلها البعثة في مجال الاتصال، قام نائب ممثلي الخاص للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية بزيارة إلى محافظتي البصرة والمثنى في الفترة من ٨ إلى ١٠ كانون الثاني/يناير، حيث اجتمع مع مسؤولي المحافظتين ومع عدد من ممثلي القبائل والمجتمع المدني. وركزت المناقشات على الحالة السياسية والاقتصادية والأمنية في المحافظتين وعلى مسألة المصالحة الوطنية. وطلب المحاورون إلى الأمم المتحدة أن تعزز وجودها في المحافظتين وأن توسع نطاق برامجها فيهما.

٢٩ - وواصلت البعثة بذل جهودها لتعزيز حقوق المرأة في العراق دعما لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأجرت البعثة اتصالات مع الحكومة بشأن البيان المشترك المتعلق بالوقاية من العنف الجنسي المرتبط بالتزاع في العراق والتصدي له، الذي تم التوقيع عليه في ٢٣ أيلول/سبتمبر. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، شارك نائب ممثلي الخاص للشؤون

السياسية والمساعدة الانتخابية في العملية العراقية لإطلاق الحملة الدولية السنوية، حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني. وفي كلمة ألقاها أثناء إطلاق الحملة في بغداد، أكد نائب ممثلي الخاص أن حماية النساء والفتيات ينبغي أن تكون محور جميع جهود بناء السلام وإقامة العدل في مرحلة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية، ودعا إلى المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات المصالحة على الصعيد الوطني وعلى صعيد المجتمعات المحلية. كما شدد على أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى تغيير الأعراف الاجتماعية السلبية، وإنهاء الممارسات الضارة، وتعزيز احترام حقوق النساء والفتيات، بما في ذلك عن طريق التعاون مع القيادات الدينية والمجتمعية.

٣٠ - وفي إطار تعزيز التماسك والتعايش السلمي والمصالحة الوطنية، احتفلت البعثة باليوم الدولي للتسامح في ٢ كانون الأول/ديسمبر بتنظيم احتفال حضرته طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، منهم القيادات الدينية والثقافية والدبلوماسيون وممثلو المجتمع المدني والمجموعات الشبابية. وشدد نائب ممثلي الخاص للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية في خطابه على أن تضييد الجراح التي خلفها تنظيم الدولة الإسلامية والتي نجمت عن النزاعات السابقة لا يمكن أن يتحقق إلا بالاعتزاز بالتنوع والنهوض بقيم التسامح والوحدة والتراحم.

٣١ - وواصلت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، باعتبارهما رئيسين لفرقة العمل المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، تشجيع الحكومة على إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات المعنية بالانتهاكات الجسدية لحقوق الطفل من أجل تيسير حوار مباشر بين الأمم المتحدة وممثلي الحكومة والأطراف الأخرى لمناقشة ومعالجة الانتهاكات وخطط العمل واستنتاجات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

باء - المساعدة الانتخابية

٣٢ - في خضم المناقشات بشأن توقيت الانتخابات المقبلة، واصلت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قيامها بالتحضيرات الفنية للانتخابات مجالس المحافظات بدعم من البعثة. وقررت اللجنة تأجيل نهاية فترة التسجيل اليومي للناخبين إلى غاية ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧ لتمكين مزيد من العراقيين من الذهاب إلى مراكز التسجيل. وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، قدم ٢١٢ حزبا سياسيا طلبات التسجيل وفقا لقانون الأحزاب السياسية الصادر في آب/أغسطس ٢٠١٥، وتم تحديث البيانات اليومية لما مجموعه ١٠٠٠ ٩٠٤١ ناخب في قاعدة بيانات سجل الناخبين. واستمرت العملية الخاصة لتسجيل الناخبين النازحين داخليا

بتسجيل أكثر من ٢٤١ ٠٠٠ شخص في نفس التاريخ. وبدأت اللجنة أيضا عملية التسجيل البيومتري للناخبين المنتمين إلى قوات الأمن في إقليم كردستان العراق.

٣٣ - وظلت مسألة إصلاح الإطار القانوني والمؤسسي للانتخابات مدرجة في جدول أعمال البرلمان. وأجرى ممثلي الخاص اتصالات بشأن هذه المسألة مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، واللجنة القانونية لمجلس النواب، والحكومة والقادة السياسيين الآخرين. وحث ممثلي الخاص على أن يتم الإصلاح قريبا لإتاحة وقت كاف لقيام المفوضية بالتحضير للانتخابات. وشدد أيضا على ضرورة تزويد المفوضية بميزانية كافية في الوقت المناسب. واجتمعت البعثة في عدة مناسبات مع مكتب الرئاسات الثلاث، الذي يقوم بصياغة مشروع تعديل قانون انتخابات مجلس النواب. وفي حين أن اتخاذ القرارات بشأن هذه المسائل يظل من اختصاص العراق، فإن البعثة تواصل إسداء المشورة التقنية المتخصصة لها.

جيم - التطورات والأنشطة في مجال حقوق الإنسان

٣٤ - لا يزال المدنيون يتكبدون خسائر فادحة في الأرواح ويتعرضون للإصابات بسبب النزاع المسلح والإرهاب وأعمال العنف. ففي الفترة الممتدة بين ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢١ كانون الأول/ديسمبر، قُتل ما لا يقل عن ٧١٠ من الرجال والنساء والأطفال في صفوف المدنيين وأصيب ما لا يقل عن ٤٤٩ ١ شخصا مدنيا، وبذلك بلغ مجموع عدد الضحايا المدنيين في العراق منذ اندلاع النزاع المسلح في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ ما لا يقل عن ٧٦ ٨٩٣ شخصا (٢٦ ٦٤٦ قتيلًا و ٥٠ ٢٧٤ جريحًا).

٣٥ - ويتضح مدى انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة كلما تم تحرير مزيد من المدنيين من قبضة تنظيم الدولة الإسلامية. وقد تلقت البعثة تقارير لا تعد ولا تحصى عن الانتهاكات الخطيرة والمنهجية للقانون الدولي الإنساني والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من جانب تنظيم الدولة الإسلامية. واستمر هذا التنظيم في استخدام المدنيين والبنى التحتية المدنية والمنازل الخاصة كدروع. ونفذ التنظيم، في مخالفة للقانون الدولي، أنشطة إرهابية استهدفت المدنيين مباشرة، وشملت قصف المواقع المدنية واستخدام القناصة لقتل المدنيين الذين يحاولون الفرار من المناطق الخاضعة لسيطرته.

٣٦ - وقام التنظيم بشكل منهجي بنقل مدنيين قسرا عند انسحابه من المناطق التي واجه فيها تقدم قوات الأمن العراقية أثناء عملية الموصل. وواصل التنظيم نقل الأشخاص قسرا من المقاطعات الفرعية وداخل الموصل. وعلى سبيل المثال، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أفيد أن التنظيم نقل قسرا ٤٢ أسرة من منازلها في منطقة الفيصلية في شرق الموصل إلى الجانب الغربي

من المدينة. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أُفيد أن التنظيم أمر سكان حي الطيران وحي الجوسق في جنوب الموصل بمغادرة ديارهم في غضون ٢٤ ساعة. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، نقل التنظيم قسراً سكان حي البريد في شرق الموصل إلى الجزء الغربي من المدينة. وأبلغ عدد من الشهود البعثة أن العديد من أولئك المدنيين أُجبروا على مرافقة قوافل التنظيم التي كانت تنقل المقاتلين والأسلحة أو تم احتجازهم في المواقع الاستراتيجية التي تمركز فيها مقاتلو التنظيم.

٣٧ - ولا يزال الوضع في الموصل يبعث على القلق الشديد. ففي ٣ كانون الأول/ديسمبر، اقتحم أفراد التنظيم منازل مدنيين في حي الكفاءات وحي الإخاء في شرق الموصل، في حين انتشر مقاتلوه على أسطح تلك المنازل لإطلاق نيران مدافع الهاون على مواقع قوات الأمن العراقية. وأجبر المدنيون على البقاء في منازلهم. وأفيد أن قذيفة هاون غير محددة المصدر أصابت منزلاً في حي الكفاءات، ما أدى إلى إصابة طفلين. كما هدد أفراد التنظيم مدنيين باستخدامهم دروعاً بشرية إن عصوا أوامر التنظيم. وعلى سبيل المثال، في ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أُفيد أن التنظيم أمر سكان حي المحاربين وحي التحرير في شرق الموصل بمغادرة منازلهم والانتقال إلى وسط المدينة. وأخبر التنظيم السكان بأن عدم الامتثال لأوامره سيؤدي إلى استخدام أفراد الأسر الإناث كدروع بشرية.

٣٨ - ونفذ التنظيم عمليات اختطاف جماعي للمدنيين شملت أفراد قوات الأمن العراقية السابقين وأسرهم، والأشخاص الذين انضم أقاربهم إلى القوات الموالية للحكومة، وغيرهم ممن اشتبه في أنهم لا يؤيدون أيديولوجية التنظيم. وعلى سبيل المثال، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أُفيد أن التنظيم اختطف ١٦ مدنياً من حي القادسية الأولى في شرق الموصل. وزُعم أن المختطفين متهمون بالتعاون مع قوات الأمن العراقية. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، اختطف التنظيم ٢٣ من أصحاب المحلات التجارية في حي البورصة في الموصل بتهمة رفع أسعار المواد الغذائية.

٣٩ - وقد قُتل العشرات من المدنيين على يد تنظيم الدولة الإسلامية. ففي مساء ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قتل التنظيم ٢٠ مدنياً رمياً بالرصاص في قاعدة الغابات العسكرية. ثم قام بتعليق جثث الضحايا في مفترقات شوارع مختلفة في المدينة، وألصق على صدورهم لوحات تعلن أموراً منها أن الضحايا استخدموا هواتف نقالة للاتصال بقوات الأمن العراقية. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، أُفيد أن التنظيم قتل ١٢ مدنياً في حي البكر في شرق الموصل لرفضهم السماح للتنظيم بإقامة قاذفات صواريخ على أسطح منازلهم وإطلاقها منها. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قتل التنظيم ٢٧ مدنياً في منتزه المهندسين في شمال الموصل بعد أن اتهمهم

بالتعاون مع قوات الأمن العراقية. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أفيد أن التنظيم قتل ١٣ مدنيا رميا بالرصاص وسط تلغفر بتهمة التعاون مع القوات الحكومية. وأفيد أن أفراد التنظيم عرضوا حث الضحايا في جميع أنحاء المدينة، وهددوا السكان بأن ذلك سيكون مصير من يتعاونون مع قوات الأمن العراقية.

٤٠ - واستمر تنظيم الدولة الإسلامية في تجنيد الأطفال واستخدامهم. وتلقت البعثة تقارير من أسر في الموصل تفيد أن التنظيم طالبها بتسليم الأطفال الذكور البالغين من العمر ١٠ سنوات فما فوقها للقتال في صفوف الجماعة. وقد أفيد أن التنظيم يستخدم أيضا الأطفال في تنفيذ عمليات القتل. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، نشر "المكتب الإعلامي لولاية الجزيرة" التابع للتنظيم شريط فيديو مثيرا للاشمئزاز على وسائل التواصل الاجتماعي، ظهر فيه أربعة أطفال قُدر أن أعمارهم تتراوح بين ١٠ سنوات و ١٢ سنة وهم يقتلون أربعة مدنيين رميا بالرصاص بتهمة التجسس لفائدة قوات الأمن العراقية وقوات البشمركة.

٤١ - واستنادا إلى مصادر محلية، يحتمل أن يكون التنظيم استرق ١ ٨٨٢ من النساء والأطفال الإيزيديين. ويزعم أن التنظيم نقل عددا غير محدد من النساء الإيزيديات إلى تلغفر في تشرين الثاني/نوفمبر، ووضعهن في مدرسة وباع بعضهن إلى مقاتليه. ولا تزال البعثة تتلقى تقارير تفيد أن النساء والأطفال الإيزيديين يُنقلون إلى مواقع مختلفة داخل العراق وإلى الرقة في الجمهورية العربية السورية.

٤٢ - وكلما تم استرجاع مزيد من الأراضي من تنظيم الدولة الإسلامية، تم اكتشاف مزيد من المقابر الجماعية. ففي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اكتشفت الشرطة الاتحادية العراقية مقبرة جماعية داخل كلية الزراعة في منطقة حمام العليل، محافظة نينوى، ويقدر أنها تضم ٤٠٠ جثة على الأقل، منها حث نساء وأطفال.

٤٣ - وتلقت البعثة أيضا عددا قليلا من التقارير بشأن الانتهاكات التي ارتكبتها القوات الحكومية والقوات الموالية للحكومة، وقد أحالت البعثة تلك الحالات إلى حكومة العراق للتحقيق فيها. وجددت البعثة التأكيد على أنه يجب على الحكومة أن تبذل قصارى جهدها لمنع وقوع مثل هذه الحوادث ومن أجل التحقيق مع مرتكبي تلك الأفعال ومساءلتهم. وتلقت البعثة أيضا تقارير عن قتل المدنيين وإصابتهم بجروح نتيجة للعمليات الحكومية والغارات الجوية التي تشنها الطائرات العراقية والطائرات التابعة للائتلاف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية. وعلى سبيل المثال، في ٧ كانون الأول/ديسمبر، أصابت الضربات الجوية مدينة القائم التي يسيطر عليها التنظيم في غرب محافظة الأنبار، مما أدى إلى قتل وإصابة العشرات من

المدنيين. غير أن البعثة لم تستطع تحديد حجم هذه الإصابات بسبب الافتقار إلى إمكانية الوصول المباشر وانعدام المصادر الموثوقة.

٤٤ - وفي أعقاب القيام في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦ بإنشاء لجنة للتحقيق في الانتهاكات والجرائم التي ارتكبت ضد المدنيين خلال العملية العسكرية في الفلوجة، ولا سيما الادعاءات المتعلقة بحالات اختفاء ٦٤٣ من الرجال والفتيان في سن المراهقة في الصقلاوية بمحافظة الأنبار، دأبت البعثة على حث الحكومة على الإعلان عن أي استنتاجات تخلص إليها اللجنة وعن التدابير المتخذة لتحديد مكان وجود وحالة أي من الأشخاص المفقودين، وعن التدابير المتخذة لمحاسبة الجناة. وعلى الرغم من الطلبات المقدمة من البعثة، فإن الحكومة لم تنشر بعد أي معلومات عن المرحلة التي بلغتها اللجنة أو النتائج التي توصلت إليها.

٤٥ - وتلقت فرقة العمل المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، التي ترأسها البعثة واليونيسيف، تقارير عن وقوع ٥٢ حالة عنف ضد الأطفال في الفترة من ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، وهي حالات تعرض لها ٨٠٣ أطفال. وأفيد بأن هذه الحوادث وقعت في معظمها أثناء تنفيذ العمليات العسكرية في محافظات نينوى وصلاح الدين وكركوك. ومن بين هذه الحوادث، كان بالإمكان التحقق في وقت إعداد هذا التقرير من ٣٦ حالة تعرض لها ٦٢ طفلاً. ولا تزال أعمال القتل والتشويه تشكل أكثر الانتهاكات المبلغ عنها، مع تأكيد مقتل ٢٤ طفلاً وتشويه ٣٨ آخرين. ولا يزال التحقق من صحة التقارير الواردة بشأن مقتل تسعة أطفال آخرين وتشويه ٢٨ طفلاً جارياً. كما تلقت فرقة العمل معلومات عن وقوع هجومين على المدارس وثلاثة هجمات على المستشفيات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأبلغ عن أربع من حالات استخدام المدارس لأغراض عسكرية وعن حالة استخدام أحد المستشفيات لأغراض عسكرية. وأبلغ كذلك عن أربع حالات لتجنيد الأطفال واستخدامهم لم يسع التحقق من أي منها.

٤٦ - وتواصل البعثة الاضطلاع بجهود الدعوة النشطة لدى حكومة العراق لكفالة أن تكون مسألة حماية المدنيين من الآثار الناشئة عن النزاع المسلح في صدارة التخطيط للعمليات العسكرية. وفي عدد من المناسبات، كرر رئيس وزراء العراق علناً تأكيد التزام حكومته بحماية المدنيين، وبكفالة العدالة، وبالمساءلة عن ارتكاب أي انتهاكات وتجاوزات تتعلق بحقوق الإنسان في سياق النزاع.

٤٧ - وفي هذا الصدد، أعلنت حكومة العراق أن السلطات المخوَّلة قانوناً فقط هي التي ستولى إجراءات الفرز الأمنية للمدنيين الفارين من المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية. وستطبق هذه الإجراءات في مواقع محددة على نحو واضح وشفاف. وتواصل الأمم

المتحدة رصد عملية الفرز عن طريق زيارة المواقع المخصصة للفرز من أجل مراقبة الإجراءات الجارية، والاتصال بالمسؤولين لإثارة أي شواغل يجري الإعراب عنها خلال تلك الزيارات، وعقد لقاءات مع العراقيين الذين يخضعون للتدقيق من أجل استقاء معلومات عن تجاربهم.

٤٨ - وأفادت التقارير بأن السلطات العراقية واصلت تنفيذ عقوبة الإعدام. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أُبلغ عن تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة بحق ثمانية سجناء مُدانين بجرائم ذات صلة بالإرهاب في سجن الناصرية بمحافظة ذي قار. ولم تؤكد السلطات العراقية عمليات الإعدام علناً، مما يثير الشواغل بشأن الشفافية في إقامة العدل وفقاً للمعايير الدولية. وقد دعت الأمم المتحدة حكومة العراق مراراً إلى فرض وقف اختياري لتنفيذ جميع أحكام الإعدام وعمليات الإعدام.

٤٩ - وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، اختطف مسلحون مجهولون الصحفية العراقية أفرح شوقي من منزلها. وفي اليوم التالي، دعا رئيس الوزراء إلى إجراء تحقيق في الحادث ومقاضاة الجناة. وأُفرج عن السيدة شوقي في ٣ كانون الثاني/يناير.

دال - المساعدة الإنسانية وتحقيق الاستقرار والتنمية

٥٠ - منذ بدء العملية العسكرية لاستعادة الموصل في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، بلغ عدد الفارين من القتال في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ما يزيد على ١١٥ ٠٠٠ شخص، نصفهم تقريباً من الأطفال دون سن الثامنة عشرة، وهم يلتصقون في أغلبيتهم العظمى الأمان في أكثر من ٢٠ من مواقع الطوارئ والمخيمات التي تديرها حكومة العراق والأمم المتحدة والشركاء. وتشير التقديرات إلى أن نحو ١,٢ مليون شخص من المدنيين لا يزالون في مدينة الموصل. وهم عرضة لخطر شديد، وبخاصة ٤٠٠ ٠٠٠ إلى ٥٠٠ ٠٠٠ شخص يوجدون في أجزاء الموصل المكتظة بالسكان، التي يُحتمل أن تظل مسرحاً لبعض أعنف المعارك وأعنفها. والأطفال معرضون بوجه خاص للإصابة أو لخطر الموت، وللحرمان من الحقوق الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم.

٥١ - ويسجّل عدد الإصابات البالغة تزايداً سريعاً في صفوف المدنيين. وفي المتوسط، أُحيل ٧٠٠ شخص كل أسبوع إلى مستشفيات أربيل على إثر تعرضهم لإصابات، منهم نحو ٤٠ في المائة من المدنيين. وتشير طبيعة الإصابات، بما في ذلك بين صغار الأطفال والنساء المصابين بطلقات نارية في الوجه والصدر والرقبة، إلى اعتماد نمط واضح يراد به استهداف الأشخاص بطريقة مباشرة. وفي حين تُواصل جميع القوات الحكومية المشاركة في العملية العسكرية لاستعادة الموصل إيلاء الأولوية لحماية المدنيين، فإن تنظيم الدولة الإسلامية يتعمّد

استهداف المدنيين واستخدامهم كدروع بشرية. ومع اشتداد القتال، يستعد الشركاء في مجال العمل الإنساني لإمكانية مواجهة حصار طويل، ولزيادة في عدد الإصابات الجماعية وظهور حالات من الجوع والحرمان على نطاق واسع.

٥٢ - وظلّ النزاع وانعدام الأمن سببا في تشريد الناس في مناطق أخرى من العراق، بما في ذلك محافظة كركوك. ففي الفترة من ٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، بلغ عدد الفارين من قضاء الحويجة نحو ١٧ ٠٠٠ شخص، نصفهم من الأطفال. وانخفض عدد حالات الإخلاء القسري انخفاضاً كبيراً خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ غير أن مصادرة وثائق الهوية استمرت، ما يقيد حرية تنقل الناس وإمكانية حصولهم على الخدمات.

٥٣ - وعلى الرغم من ظروف العمل الصعبة، واصلت الأمم المتحدة والشركاء العمل على مدار الساعة لدعم الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان في التصدي للأزمة الإنسانية. وقدمت الوكالات الإنسانية المساعدة في كل شهر إلى أكثر من مليوني مدني ممن لا قوة لهم في جميع أنحاء العراق، بمن فيهم المشردون، والأسر العائدة إلى ديارها، والمقيمون في المجتمعات المستضيفة. وتمكن الشركاء من تقليص الوقت اللازم للاستجابة وتقديم المعونة الطارئة لإنقاذ الحياة بالقرب من خطوط المواجهة كل يوم تقريبا.

٥٤ - ومنذ أن بدأت العمليات العسكرية لاستعادة الموصل، دأب الشركاء على تقديم مجموعات اللوازم الخاصة بحالات الطوارئ التي تشمل الغذاء، والمياه، وأقراص تنقية المياه، والبسكويت الغني بالطاقة، ومواد النظافة الصحية إلى ٣٥٦ ٠٠٠ شخص في غضون ٤٨ ساعة من تشردهم، وكذلك إلى الأشخاص الذين لم يتشردوا حالما تتاح إمكانية الوصول إلى المناطق. وبحلول ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، كان أكثر من ٨٣ ٠٠٠ شخص يقيمون في المخيمات ومواقع الطوارئ بالقرب من الموصل، ويتلقون دعم الشركاء في مجال العمل الإنساني. وكانت المدارس المقامة في الخيام مفتوحة وتوفر التعليم لأكثر من ٩ ٠٠٠ طفل في سن الدراسة من المشردين حديثاً، وكان يجري تقديم خدمات الحماية إلى ١٢٨ ٠٠٠ مشرد، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي إلى ١٤ ٠٠٠ طفل.

٥٥ - وواصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام الاضطلاع، إلى جانب شركائها، بجهود لتقليل من أثر التلوث بالمتفجرات الخطرة، عن طريق إجراء عمليات المسح والتطهير في المناطق والتوعية بالمخاطر. وشاركت الدائرة في الفترة من ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢٧ كانون الأول/ديسمبر في أنشطة ٥٠ من بعثات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للتقييم وبعثات المنظمات غير الحكومية في الشرقاط (محافظة صلاح الدين)،

وفي القيادة والشجاعة (وهما جزءان من محافظة نينوى) لتحديد الأماكن الملائمة لإقامة مخيمات المرشدين وتيسير عمليات توزيع المعونة.

٥٦ - وعلى الرغم من التبرعات السخية، لا تزال هناك ثغرات كبيرة في الاستجابة الإنسانية. إذ لم يرد في إطار النداء العاجل من أجل الموصل الموجّه في تموز/يوليه استعدادا للعمليات العسكرية سوى مبلغ ٢٣٥ مليون دولار، أي ما يمثل نسبة ٨٣ في المائة من المبلغ الذي طلب والذي كان قدره ٢٨٤ مليون دولار. وتلقت خطة الاستجابة الإنسانية للعراق لعام ٢٠١٦ مبلغ ٦٧٦ مليون دولار، أي ما يمثل ٨٠ في المائة من المبلغ المطلوب وقدره ٨٦١ مليون دولار، من أجل دعم ٧,٣ ملايين شخص من العراقيين الضعفاء. وأعدّ الشركاء خطة الاستجابة الإنسانية للعراق لعام ٢٠١٧ لإدراكهم حجم الاحتياجات لمواصلة تقديم المساعدات الإنسانية، وهي خطة موجهة إلى ٥,٨ ملايين عراقي من بين نحو ١١ مليون عراقي سيحتاجون إلى شكل من أشكال المساعدة في السنة المقبلة.

٥٧ - وفي تطور إيجابي، استمر الناس في العودة بأعداد كبيرة إلى المناطق المحررة حديثا. فلقد عاد أكثر من ١,٢ مليون شخص إلى ديارهم في الأشهر الثمانية عشر الأخيرة، بما يشمل نحو ٥٠٠ ٠٠٠ شخص من العائدين إلى الرمادي والفلوجة والكرمة بمحافظة الأنبار. وعاد ما مجموعه ٥٧٤ ٠٠٠ شخص إلى محافظة الأنبار، و ٣٦٦ ٠٠٠ شخص إلى محافظة صلاح الدين، و ١٩٣ ٠٠٠ شخص إلى محافظة ديالى، و ١٨١ ٠٠٠ شخص إلى محافظة نينوى.

٥٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت الزيادة في الدعم المقدم من أجل تحقيق الاستقرار الفوري في البلدات والمدن المحررة من قبضة تنظيم الدولة الإسلامية. وأصبحت آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعمل في ١٨ من البلدات والمناطق المحررة، وقد وسّعت نطاق عملياتها في حديثة وهيت والرطبة (محافظة الأنبار)، والشرقاط (محافظة صلاح الدين)، وفي مناطق واقعة خارج مدينة الموصل (محافظة نينوى). ويجري في الوقت نفسه تنفيذ أكثر من ٣٢٠ مشروعا في محافظات الأنبار و نينوى وصلاح الدين وديالى بهدف إصلاح الشبكات الأساسية، وإيجاد فرص عمل للناس، والمساعدة على النهوض بالأعمال التجارية، وتعزيز القدرات الحكومية، وتيسير المصالحة على المستوى المجتمعي. ومن المتوقع البدء بالمشاريع الأولى للقناة الموسعة لتحقيق الاستقرار، في إطار آلية التمويل، في مطلع عام ٢٠١٧. وتهدف هذه المشاريع إلى إصلاح المؤسسات العامة المتوسطة الحجم التي توفر عددا كبيرا من فرص العمل في المدن المحررة حديثا، وإلى تحقيق الاستقرار في الممرات الزراعية والكهربائية وممرات النقل فيما بين المناطق المحررة. واستعدادا لتحرير الموصل، تقوم آلية التمويل بوضع معدات بقيمة ٤٠ مليون دولار مسبقا،

بما في ذلك اللوازم الكهربائية، ومعدات معالجة المياه، والمعدات الصحية. وتعمل الآلية على استقدام أفرقة من المخططين والمهندسين والأخصائيين التقنيين الجاهزين لنشرهم في كل منطقة من المناطق الفرعية الثماني للمدينة حالما يتم تحريرها. وتعمل أيضا منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في المناطق المحررة حديثا، من خلال إعادة بناء النظم الزراعية، ومساعدة الأسر المعوزة على إصلاح منازلها المتضررة، وتقديم الدعم إلى قطاع التعليم. ويوفر عدد من الوكالات الإنسانية، بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المساعدة إلى الأسر العائدة. وأسهمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في كفالة تلقي ١٠.٠٠٠ شخص من العائدين إلى ديارهم في محافظة الأنبار رسائل توعية بالمخاطر في مخيمات المشردين والمدارس.

٥٩ - وعمل البرنامج الإنمائي بقيادة مكتب رئيس الوزراء على تعزيز قدرة الهيئة الاتحادية المعنية بالتهاهة على التحقيق في قضايا الفساد البارزة عملا بالاتفاق الموقع مع الحكومة الاتحادية في آب/أغسطس ٢٠١٦. وتشكل هذه الجهود جزءا من الخطة العامة للحكومة من أجل مكافحة الفساد وتعزيز برنامج الإصلاح. وتجري حاليا تحقيقات مكثفة بشأن خمس قضايا فساد تنطوي على إساءة استعمال أصول وطنية تبلغ قيمتها مئات الملايين من الدولارات. وسيجري التحقيق في المزيد من القضايا في عام ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، أُجري تقييم لفعالية مكاتب المفتشين العامين في مجال منع الفساد.

٦٠ - وثمة مناقشات جارية مع الحكومة من أجل القيام بتنقيح إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية حالما يتم طرد تنظيم الدولة الإسلامية من البلد. وستعمل الأفرقة العاملة المعنية بمنع التطرف العنيف، وتعزيز الحماية الاجتماعية، والحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، واستعادة الخدمات التعليمية والصحية، على التعجيل بوتيرة عملها في الربع الأول من عام ٢٠١٧ لكي يتسنى وضع الصيغة النهائية للإطار الجديد بحلول منتصف العام.

هاء - المسائل الأمنية والتشغيلية

٦١ - واصلت الأمم المتحدة في العراق العمل في بيئة أمنية عالية المخاطر وشديدة التقلب، وتنفيذ البرامج والأنشطة بحسب الأهمية الحيوية لتلك البرامج. ومع استعادة المزيد من المناطق من تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، تستمر الزيادة في الطلب على المساعدة الإنسانية وتحقيق الاستقرار الفوري. ويواصل تنظيم الدولة الإسلامية استخدام الهجمات اللاتمائية ضد قوات الأمن والأهداف المدنية في جميع أنحاء العراق، ولا تزال برامج الأمم المتحدة

وموظفوها في خطر كبير من التعرُّض للأضرار التبعية. وبدأ تشغيل خلية للدعم الأمني في أربيل من أجل دعم أنشطة المساعدة الإنسانية المتعلقة بعمليات الموصل. وفي الفترة من ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، نُفذت ١٣٤ مهمة، بما في ذلك ست مهام تنطوي على مخاطر متبقية عالية جدا و ٧٠ مهمة تنطوي على مخاطر متبقية عالية. ويواصل نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن عمله عن كثب مع أجهزة الأمن المعنية بهدف كفاءة الإبقاء على التدابير الأمنية المناسبة خلال تنفيذ جميع المهام.

٦٢ - ويستمر تشييد مجمّع متكامل جديد في بغداد، بما يشمل أكثر من ١٠٠ وحدة للإقامة، ويُتوقع إنجاز عملية التشييد بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، يجري التخطيط لتشييد ١٠٠ وحدة إضافية للإقامة و ٢٥٠ وحدة لحيز المكاتب. وتُبذل جهود مماثلة في أربيل من أجل تلبية الطلب الكبير على المساعدة الإنسانية حاليا وتحسبا للاحتياجات المستقبلية.

رابعاً - ملاحظات

٦٣ - لا يمكن أن يتحقق السلام المستدام والاستقرار في العراق إلا من خلال حوار حقيقي يجري بروح من التعاون والتوافق والاحترام المتبادل. وكما ذكرت في مواضع أخرى، فإن الحلول السياسية الشاملة هي الوحيدة الكفيلة بتحقيق السلام والأمن الدائمين والمستدامين.

٦٤ - ولذلك، فإنني أرحب بمبادرة التسوية الوطنية التي طرحها التحالف الوطني، وبهدفها المعلن وهو أن يكون العراق "بيتا يجمع كافة أبنائه وكل مكوناته". وقد أثارَت المبادرة نقاشا واسع النطاق بشأن التسوية الوطنية داخل الدوائر السياسية والاجتماعية العراقية. وتعمل مجموعات عدة، بما فيها المكونات العراقية الرئيسية، وهيئات المجتمع المدني، وجماعات الأقليات، على إعداد ورقات مواقف ومبادرات مماثلة. وقد شرع ممثلي الخاص في إجراء مشاورات واسعة النطاق بشأن التسوية الوطنية من أجل تعزيز الدعم للمصالحة الوطنية، سواء داخل العراق أو في المنطقة.

٦٥ - ولا يمكن أن يتحقق السلام والاستقرار والرخاء لجميع العراقيين إلا على أساس المساواة في الحقوق والفرص والمساءلة والعدالة للجميع. وأشجع قادة كافة الطوائف والجماعات على تبني روح الشراكة والمساواة، والتخلي بالنية الحسنة الحقيقية، وانتهاج نهج الأخذ والعطاء، وتقديم آرائهم ورؤاهم لتحقيق المصالحة الوطنية والعمل عن كثب مع ممثلي الخاص من أجل بلوغ هذا الهدف. وأحث أيضا بلدان المنطقة على دعم التسوية الوطنية وأرحب بدعمها لها.

٦٦ - ومع تحقيق تقدم في عملية تحرير الموصل، تتزايد أهمية ضمان الترتيبات الإدارية والأمنية الملائمة لنيوى، التي تعد شروطا مسبقة أساسية لقيام تفاعل سلمي بين جميع مكونات المحافظة ولضمان عودة آمنة وطوعية للمشردين داخليا إلى ديارهم. وأحيط علما بتشجيع رئيس الوزراء سلطات المحافظة على استئناف مسؤولياتها والعودة إلى محافظة نيوى بقدر المستطاع وبالتزامه بتعبئة الحكومة الاتحادية وتقديمها كل الدعم اللازم، وأؤيده في كل ذلك.

٦٧ - ويسعدني ملاحظة مستوى التنسيق والتعاون بين قوات الأمن العراقية والبشمركة، وأثني على رئيس وزراء العراق ورئيس إقليم كردستان العراق لما يبذلونه من جهود في هذا الصدد. وهذا يوفر أساسا سليما لقيام تعاون بين بغداد وأربيل بشأن طائفة من المسائل السياسية والإدارية الأخرى، التي ستكون لها أهمية حاسمة في مرحلة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية. وإن بلورة رؤية مشتركة طويلة الأجل والقدرة على طرح الحلول الدائمة للمسائل المعلقة أمران سيعودان بالنفع على جميع الطوائف العراقية. وأحث القائدين على الانخراط في حوار منسق بشأن المسائل المعلقة، بما في ذلك صادرات النفط وتقاسم الإيرادات، وكذلك بشأن مسائل الحدود الداخلية المتنازع عليها وعودة المشردين داخليا إلى مواطنهم الأصلية، وفقا للمبادئ الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان.

٦٨ - ويساورني القلق لأنه على الرغم من الجهود المكثفة للزعماء السياسيين في إقليم كردستان العراق، يستمر المأزق السياسي. وإنني أرحب بالمبادرة السياسية للرئيس بارزاني المؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وأكرر دعوتي الزعماء السياسيين في إقليم كردستان العراق إلى المشاركة في الحوار، وإنهاء الجمود السياسي على وجه السرعة وإعادة السير الطبيعي للعمل في برلمان إقليم كردستان وحكومة إقليم كردستان، لحل مسألة الرئاسة.

٦٩ - ويشجعني الحوار المثمر أكثر فأكثر بين حكومتي العراق وتركيا للتوصل إلى حل مقبول للطرفين بشأن وجود القوات التركية في شمال العراق، على نحو يكفل الاحترام الكامل لمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق، ويراعي الشواغل الأمنية لكلا البلدين، ويضمن أن تُنفذ جميع الأنشطة التي تجري في العراق بالتنسيق مع حكومة العراق وموافقتها التامة.

٧٠ - وفي حين يظهر أن العمليات العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية تحقق تقدما جيدا، لا يزال المواطنون العراقيون يدعون إلى تحسين تقديم الخدمات، وكفالة المعاملة العادلة والمتساوية، وإرساء الإدارة الشفافة الخالية من الفساد والزبونية السياسية والمحسوبية. وعلى الرغم من اتخاذ بعض الخطوات المشجعة في هذا الصدد، يلزم إحراز مزيد من التقدم الملموس

بشأن برنامج الإصلاح الحكومي. وإني أحث الكتل السياسية والمجتمع المدني والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على التعاون مع رئيس الوزراء في التعجيل بهذه العملية.

٧١ - كما أني أؤكد على أهمية مشاركة المرأة في صنع القرارات بشأن كامل المسائل الهامة، سواء ما تعلق منها بتحقيق الاستقرار وبالتعمير وبخطط الانتقال والمصالحة الوطنية. وإني أحث حكومة العراق على أن تنفذ تنفيذًا كاملاً البيان المشترك بشأن الوقاية من العنف الجنسي المرتبط بالتزاع والتصدي له في العراق.

٧٢ - وأرحب بالتقدم المحرز في البرنامج التشريعي، لا سيما إقرار قانون الموازنة العامة الاتحادية لعام ٢٠١٧ في حينه. وأحيط علماً باعتماد قانون هيئة الحشد الشعبي، الذي يوفر إطاراً قانونياً لقوات الحشد الشعبي. وأحث الكتل السياسية على المضي قدماً والتوصل إلى تفاهم بشأن طرائق تنفيذ القانون، من أجل مراعاة شواغل كافة الأطراف. وأدعو الحكومة ومجلس النواب إلى مضاعفة الجهود لإقرار التشريعات المعلقة، بما في ذلك قانون العدالة والمساءلة وقانون حقوق المكونات.

٧٣ - وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لكي أدعو الزعماء العراقيين لكفالة وضع إطار قانوني ومؤسسي ملائم للانتخابات في الوقت المناسب من أجل تيسير التخطيط التنفيذي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وأحث على الالتزام بمبدأ الشمول وتعزيز المشاركة النشطة للمرأة في الحياة السياسية. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم كل ما يلزم من مساعدة تقنية.

٧٤ - وأثني على الحكومة لما اتخذته من خطوات لضمان أن يكون حماية المدنيين في الصدارة في التخطيط العسكري وفي تنفيذ العمليات ضد تنظيم الدولة الإسلامية. وأكرر دعوتي الحكومة وجميع الأطراف الداعمة إلى أن تبقى متيقظة وأن تبذل قصارى جهدها لضمان حماية حقوق المدنيين أثناء العمليات. وأحث الحكومة على التحقيق في أي انتهاكات مبلغ عنها للقوانين والمعايير الإنسانية ولقوانين وقواعد حقوق الإنسان، وإحالة الجناة إلى العدالة، والتعامل مع هذه المسائل بالشفافية اللازمة لبث الثقة بأنه لن يظل هناك أي انتهاك دون رد. وأحث جميع القوات المشاركة في حملة الموصل على مراعاة المعايير الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالمحتجزين المشتبه في ضلوعهم في الإرهاب ودعمهم لتنظيم الدولة الإسلامية، وذلك من أجل هئية مناخ يفضي إلى المصالحة الاجتماعية في مرحلة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية. ومن الأهمية بمكان أيضاً أن يدعم المجتمع الدولي محاولات الحكومة لكفالة أن يحاسب وفق الأصول كل فرد يرتكب جرائم. فعدم القيام بذلك إنما سيؤدي إلى احتدام التوترات وسيحول دون تحقيق المصالحة المجتمعية والوطنية على المدى الطويل.

٧٥ - ويساورني القلق إزاء تأثير النزاع المسلح على المدنيين وإزاء الأثر المدمر للعنف على طائفة من حقوق الإنسان الأساسية. فلا تزال ظواهر النزاع المسلح والإرهاب والعنف تضر بشدة بالنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، وأفراد مختلف الطوائف العرقية والدينية، والأشخاص المسنين. ولا يزال تنظيم الدولة الإسلامية يستهدف لغرض القتل النساء، لا سيما المنتميات منهم إلى الأقليات العرقية والدينية. وهناك تقارير موثوقة عن ارتكاب تنظيم الدولة الإسلامية لانتهاكات منظمة ومنهجية وجسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني باستخدام المدنيين كدروع لحماية مقاتليه أو أماكنه ذات الأهمية الاستراتيجية من الهجمات التي تشنها القوات الحكومية أو لضمان الحد الأقصى من الضحايا المدنيين نتيجة للعمليات العسكرية. وإني أدین بأشد العبارات الممكنة هذه الأعمال الخسيسة من جانب تنظيم الدولة الإسلامية.

٧٦ - كما أن العراق ما زال يواجه تحديات من حيث إمكانية الاحتكام إلى القضاء، والامتثال للإجراءات القانونية الواجبة ومعايير المحاكمة العادلة، وعدم المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية، والمسائل المتصلة باحترام وحماية حقوق النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، ومختلف الطوائف العرقية والدينية والصحفيين وممتيني مهن أخرى. وأشدد على أن من الأهمية الأساسية معالجة مسائل حقوق الإنسان وسيادة القانون التي تشكل الأسباب الجذرية لدورات العنف المستمرة. وسيكون من الضروري إعادة بناء الثقة داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها من خلال التركيز على المسائل المشتركة المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل توفير إمكانية الاحتكام إلى القضاء والخدمات الأساسية وآليات العدالة الرسمية وغير الرسمية التي تكفل الرعاية والحماية للضحايا والناجين من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وكذلك مساءلة مرتكبي هذه الجرائم. كما سيكون من الأهمية الحاسمة مساعدة المجتمعات المحلية التي دمرها العنف، وذلك بضمان أن يكون جميع الأشخاص المشردين العودة إلى مواطنهم الأصلية بكرامة وأمان وفي ظل الامتثال التام للمعايير الإنسانية السارية وتوفير البرامج التي تساعد في إعادة بناء وإعمار هذه المجتمعات.

٧٧ - وأثني على الجهات المانحة لما قدمته من مساهمات للعمليات الإنسانية، لكنني ألاحظ مع القلق أن مستويات التمويل لا تزال تقل كثيرا عن الاحتياجات. وإن خطة الاستجابة الإنسانية في العراق هي إحدى الخطط الأكثر أولوية بالنسبة للأمم المتحدة؛ وأي نقص يضطر الوكالات والشركاء إلى تقليص تمويل برامجها لإنقاذ الحياة أو إلى إغلاقها. فقد تعين إغلاق كثير من العمليات الحيوية، بما في ذلك ما يناهز ٤٠٠ عيادة أمامية، خلال عام ٢٠١٦ بسبب نقص التمويل. وبالنظر إلى أن ملايين المدنيين العراقيين يعتمدون على الدعم الإنساني،

بما في ذلك أكثر من مليون شخص يقدر أنهم سيكونون محاصرين في الموصل، فإنني أدعو الدول الأعضاء إلى مضاعفة جهودها لتمويل البرامج الإنسانية بسخاء في جميع أنحاء البلد.

٧٨ - وإنني أشعر بالتفاؤل إزاء الجهود التي تبذلها الحكومة، بدعم من الدول الأعضاء والأمم المتحدة، لتيسير عودة أكثر من مليون عراقي إلى المناطق المحررة حديثا. وأعلم أن ما يصل إلى ٤ ملايين عراقي قد يكونون مشردين من ديارهم مع نهاية النزاع وأشعر بالقلق لأن المصالحة الاجتماعية ستتأخر ما لم يتم إعادة بناء المجتمعات المحلية. وبناء على ذلك، أدعو إلى العودة الآمنة والطوعية والكريمة للأسر وأكد على أهمية الذهاب أبعد من تحقيق الاستقرار الفوري إلى استعادة الخدمات كاملة، وتنشيط الاقتصاد وصياغة الإصلاحات الهيكلية اللازمة لضمان استمرار العراق على طريق السلام والاستقرار والرخاء والتنمية المستدامة.

٧٩ - وأخيرا، أود أن أعرب عن خالص تقديري لمثلي الخاص للعراق، يان كوبيتش، ونائبي ممثلي الخاص وجميع موظفي الأمم المتحدة الوطنيين والدوليين في العراق لما يبذلونه من جهود متفانية للوفاء بولاية الأمم المتحدة في العراق في ظل ظروف صعبة.